المركز الجامعي الونشريسي/تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الثاني حول:

آليات وبرامج التشغيل بالجزائر–الواقع والآفاق-

يوم 13 مارس 2019

عنوان المداخلة

انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة في الجزائر"2001-2014"

محور المداخلة

تقييم سياسة التشغيل في الجزائر في ظل البرامج التنموية

الاسم واللقب: اسماعيل عيسى.
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ.
تخصص: إدارة أعمال وتسويق.
المؤسسة: المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت.
البريد الإلكتروني: aissa.1982@gmail.com

الاسم واللقب: سامر سمية.
الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه
تخصص: إدارة الموارد البشرية.
المؤسسة: المركز الجامعي الونشريسي
البريد الالكتروني: soumiasameur26@gmail.com

الاسم واللقب: نجاح الهواري
الرتبة العلمية: طالب دكتوراه
تخصص: إدارة أعمال
المؤسسة: المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت.
البريد الإلكتروني: houari.ndj@gmail.com

ملخص:

البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية، وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني وتعد من أهم مظاهر عدم الاستخدام الفعال للموارد البشرية وهدر لطاقات جزء من ذوي النشاط الاقتصادي القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى وفي ظل هذا اتخذت الحكومة الجزائرية آليات وسياسات للحد من البطالة ووضع استراتيجيات تشغيلية وبرامج لإنعاش الاقتصاد الوطني لدعم التشغيل وامتصاص البطالة،بالإضافة إلى ذلك عملت الحكومة على تسهيل إجراءات التمويل للنشاطات التجارية والصناعية، والمعتمدة من طرف الشباب ، وذلك للتمكين من نجاح هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية: البطالة – التشغيل - سياسات التشغيل.

Abstract

Unemployment problem of economic social and political dimensios which clearly reflect a deficit in economic structures , and the defect in the work of the national economy, and is considered one of the most important manifestations of the lack of effective use of human resources and a waste of energies is part of the economically active who are able to work wishing the researchers with him to no avail, in this context, the Algerian government has taken mechanisms and policies to reduce unemployment developing operatioal strategies and programs to revive the national economy to support employment and absorption of unemployment, in addition the government worked to facilitata the procedures of financing for the industrial and commercial activities which is approved by the young people, and so to enable the success of this policies.

Key words : Unemployment, ,working, politics of working.

مقدمة

لا شك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي، وإن تزايدت حدتها في هذه الأخيرة، وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري ، ومن أسبابها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وكذلك سكاني ومنها التقني والتنظيمي والإداري وقد ترك ذلك كله ، عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد في سوق العمل .وبالتالي تصبح مشكل البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل ووفقا لذلك بادرت الجزائر لتحدي هذه الظاهرة واتخاذ الإجراءات لمواجهتها وتبني خطط وبرامج وسياسات تشغيلية لامتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل ومع بداية الألفينات ونتيجة توفر مداخيل مالية معتبرة بسبب ارتفاع أسعار البترول تبنت الدولة برامج لإنعاش الاقتصاد الوطني وهي في جوهرها برامج للإنعاش الاجتماعي ، والتي تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل ، عرف أولها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي،أعطيت فيه الأولوية لتعزيز البنية التحتية.ومع تزايد الإيرادات المالية واصلت الجزائر سياسة الإنفاق العمومي التنموي باعتماد مشروع آخر هو برنامج دعم النمو الاقتصادي يليه برنامج ثالث لتوطيد النمو الذي كان شعاره تنمية الموارد البشرية.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت سياسات التشغيل في التخفيض من معدل البطالة؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي الأسس المفاهيمية التي ترتكز عليها البطالة وماهي أسبابها؟
- فيما تمثلت أهم الآليات التي اتبعتها الدولة لمكافحة البطالة ودعم التشغيل في ظل تفاقم معدلات البطالة خاصة في مرحلة التسعينات؟
- ما مدى انعكاسات البرامج والسياسات التشغيلية على معدلات البطالة؟

الفرضيات:

يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات للإجابة على التساؤلات السابقة:

- تتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة كما تتعدد أسباب البطالة
- تبنت الدولة سياسات لمكافحة البطالة وإنعاش الاقتصاد الوطني تمثلت في" برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي، برنامج توطيد النمو "

- تمكن برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني من التخفيف من معدل البطالة.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الساحة الوطنية ألا وهي مشكلة البطالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على أهم سياسات التشغيل لمعرفة مدى سعي الدولة في اتباع خطط وبرامج للتقليص من البطالة.

المنهج المعتمد:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي ، حيث تم تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال الكتب والدوريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي بغرض تحليل ظاهرة البطالة وانعكاسات البرامج التنموية في التخفيف من حدة البطالة وذلك من خلال جمع المعلومات الإحصائية المطلوبة وتحليلها.

هيكل البحث:

طبقا للإشكالية العامة للمداخلة ،ومع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التي تنطلق منها المداخلة وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، تم تقسيمه هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة

المحور الثاني: آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة

تعددت تعريفات البطالة تبعا لاختلاف بيئتها والجهات المعنية بها دراسة وتحليلا وحلا . فهي تمثل مشكلة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على السواء ولكن بنسب متفاوتة. كذلك تمثل البطالة مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد، فهي ليست مشكلة اقتصادية فقط أو سياسية فقط ، بل مشكلة اقتصادية ونفسية واجتماعية وأمنية وسياسية،وذلك لمخاطرها وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع[1].

1/تعريف البطالة:

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[2].

تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

النوع الأول "بدون عمل" إن الهدف من معيار" بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان ولو ساعة واحدة ، أما المعيارين الآخرين لتعريف البطال " متاح للعمل" و " يبحث عن العمل" فيسمحان بالتفرقة بين العاطلين عن العمل والنشطين اقتصاديا من السكان.

النوع الثاني" متاح للعمل" يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة أي بعد انتهاء الاستبيان مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات كالمرض، مسؤوليات عائلية...خلال فترة الاستبيان ، لأن من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

النوع الثالث" يبحث عن عمل" ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء... كما أنه يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها.

تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل" بين 15 سنة و 64 سنة"
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك[3].

2/أنواع البطالة: التمييز بين أنواع البطالة أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن والفترات التاريخية، كما أن ذلك يساعد على معرفة نوع البطالة الأكثر انتشارا ، وسيمكن من الكشف عن أسباب وجودها قصد الاهتداء إلى الطرق الكفيلة للحد منها على الأقل وعلى هذا الأساس فإنه من المفيد التعرف على أنواعها [4]والمتمثلة في :

البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا بالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من البطالة يسمى البطالة العابرة[5]

البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، يبحث كل منهم عن الآخر عن طريق إعلانات الصحف، الاتصالات المباشرة، مكاتب التوظيف...وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية،أو لنقصها لدى الطرفين[6].

البطالة الهيكلية:

تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى التغيرات في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة[7]ولتوضيح أكثر تنتج البطالة الهيكلية من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى[8].

البطالة الموسمية: ذلك أن بعض القطاعات الاقتصادية تتسم بطبيعة موسمية، مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.

البطالة المقنعة: وتعني الأشخاص الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم.

البطالة الاختيارية: وهي التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل ، بسبب ارتفاع تعويضات البطالة نسبيا أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل.

البطالة الإجبارية: وهي التي يكون الفرد مجبرا على البطالة رغم بحثه ورغبته في العمل[9].

3/أسباب البطالة:

إن البطالة هي مشكلة معقدة لها أسبابها المشتركة والمختلفة بين الدول، ففي الدول النامية من أسبابها: التخلف، المديونية الخارجية، إضافة إلى نتائج الاستعمار المباشر وغير المباشر عن طريق المؤسسات العالمية والشركات الاحتكارية. ومن أسباب البطالة في الجزائر نذكر الآتي:

- الأزمات الاقتصادية السابقة التي عرفتها الجزائر خلال نهاية الثمانينات والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها بعد ذلك، خاصة سياسة الخصخصة وتسريح العمال فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30% خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات .
- الاعتماد الكلي على عوائد البترول ، وضعف سياسة التنويع الاقتصادي.
- غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي خلال مدة التسعينات؛
- اعتماد حلول ترقيعية وغياب حلول جذرية؛
- النمو الديمغرافي السريع الذي لم يواكب النمو الاقتصادي؛

- النزوح الريفي وعدم التوافق بين مخرجات التكوين ومتطلبات الشغل[10].

المحور الثاني: آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل"2001-2014"

تعد البطالة ظاهرة عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي، وإن اختلفت نسبها و تزايدت حدتها في هذه الأخيرة، وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة لأسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري[11]، هذا ما جعل الحكومات تعكف سنوات طوال على حل مشكلة البطالة التي ظلت تطل برأسها على أكبر مساحة ممكنة في خططها المتعاقبة وبالرغم من أن مشكلة البطالة قد خلقتها الحكومات التي لم تدرس متطلبات سوق العمل وظلت تقدم حلولا مسكنة كل عام[12] لجأت هذه الحكومات لوضع سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل ووفقا لذلك سوف نقسم هذا المحور للتعرف على أهم هذه السياسات المنتهجة لامتصاص البطالة.

1/ برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في الفترة"2001-2014":

مع بداية الألفينات ونتيجة تطور مداخيل مالية معتبرة بسبب ارتفاع أسعار النفط تبنت الدولة برنامج لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث انطلق من 2001 إلى 2014، وخصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يسبق أن اعتمدتها الجزائر من قبل.

برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004":

هو برنامج مهم وضخم تم الإعلان عنه رسميا في 26 أفريل 2001 رصدت له إمكانيات مالية تقدر ب 525 مليار دج أي 7.7 مليار دولار ، موزعة على أربعة سنوات 2001-2004، يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان البرنامج يهدف إلى ثلاثة محاور أساسية:

- الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشة.
- توفير المزيد من مناصب العمل للتخفيف من البطالة
- تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي[13].

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"2005-2009":

يعرف على أنه برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه رئاسة الحكومة بتاريخ 7 أفريل 2005 وهو برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات "2005-2009" في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبرى للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" ومواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع في سعر النفط والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في نفس السنة وكانت من أبرز أهداف البرنامج تدعيم النمو وتحقيق التنمية. وقد تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قدرت بحوالي 4202.7 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار[14].

برنامج توطيد النمو الاقتصادي"2010-2014" :

إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية فقط بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة.رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي 2010-2014 مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21234 مليار دينار، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- استكمال المشاريع الكبرى التي لم يتم استكمالها خلال البرنامج السابق خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج
- إطلاق مشاريع كبرى جديدة قدرت بمبلغ 11534 مليار دينار[15].

2/ دور برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في التخفيض من معدل البطالة"2001-2014":

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية امتصاص البطالة فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في دعم النمو وارتفاع مستويات التشغيل فقد سعت الجزائر إلى تطبيق مجموعة البرامج التنموية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيد النمو الاقتصادي والتي جاءت في إطار سعي الحكومة للتخفيف من معدل البطالة وخلق مناصب الشغل، حيث تضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة والتي ساهمت في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي.

وقد كان لهذه البرامج الأثر الواضح على الاقتصاد الوطني حيث عرفت البطالة تراجعا ملحوظا منذ البدء في تنفيذ هذه البرامج كما سجل ارتفاعا في مستويات التشغيل في العديد من القطاعات

ومن خلال هذا الجدول سنحاول التعرف على مدي مساهمة هذه البرامج في التخفيف من معدل البطالة.

معدلات البطالة في الجزائر" 2001 إلى 2017"

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27,3	25,7	23,72	17,65	15.3	12,3	13,8	11,3	10,2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة %	10	10	11	9,8	10,6	11,2	9,9	11,7	/

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- **"2004-2001" برنامج الدعم الاقتصادي:**

تبين الإحصائيات الرسمية من خلال الجدول أن معدلات البطالة في الجزائر بعد مطلع الألفينات سجلت تحسنا، بحيث سجلت نسبة البطالة تراجع كبير بعدما كانت نسبتها سنة 2001 تقدر ب27.3% انخفضت إلى 23.72 سنة 2003 و17.65 سنة 2004، وهذا ما يفسر دور برامج وأجهزة التشغيل والترقية التي حرصت الدولة على نجاحها.

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، وهذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة والمقدرة ب713150 وبالتالي هذا البرنامج حقق أهدافه وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل.

- **"2009-2005" البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:**

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل البطالة خلال فترة البرنامج سجل تراجعا ملحوظا فبعدما كانت قرابة 15.3 في2005 بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى حدود 10.2% سنة 2009 وهذا ما يؤكد نجاح هذا البرنامج ودوره في خلق مناصب شغل جديدة.

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في إنشاء 122000 منصب شغل إلى غاية 2007 منها 756000 منصب شغل دائم أي ما يقارب 62% من المناصب المستحدثة، بمعدل 400000 منصب شغل سنويا.

تميزت هذه الفترة بوجود مناصب شغل مستحدثة انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير مناصب شغل ب3166374 منصب شغل أي بنسبة 70% ، أما القسم الثاني من مناصب الشغل المستحدثة في إطار هذا البرنامج هي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة والتي قدرت مناصبها ب 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30% وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها في هذا البرنامج هي 5031692 منصب شغل.

- **"2010-2014" برنامج توطيد النمو الاقتصادي:**

في هذه الفترة يتبين لنا من خلال الجدول استقرار و تراجع معدل البطالة من10% سنة 2010 و2011 إلى 9.8سنة 2013 . فقد خصصت الدولة مبلغ قدره 350 مليار دج من إجمالي البرنامج لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

أما بالنسبة لحجم العمالة الكلية قد ازداد حيث بلغت حجم القوى العاملة 10239000 عامل سنة 2014 مقارنة ب 9736000 عامل سنة 2010.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أنه ابتداءا من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة، وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق آليات

مكافحة البطالة ودعم التشغيل من خلال برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة"2001-2014" فتحسنت بذلك مستويات التشغيل نتيجة التمويل المكثف للاستثمارات في إطار مخطط دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو واعتماد سياسة أجهزة التشغيل التي ساهمت بشكل كبير في إنشاء مناصب شغل وامتصاص البطالة والتي شهدت انخفاض في معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 10.6%سنة 2014 من خلال العديد من البرامج والمشاريع المبرمجة من طرف الدولة.

من جهة أخرى أن مجمل سياسات التشغيل في الجزائر ظرفية وغير فعالة بنسبة كبيرة وذلك لغياب سياسة واضحة وهادفة رغم بعض النتائج الايجابية المحققة، حيث أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من معدل بطالة مرتفع فقد قدرت نسبته سنة 2017 ب11.7% مقارنة بالمتوسط الطبيعي العالمي الذي يعد في حدود 5% .

بالرغم من مساهمة برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في خفض معدلات البطالة إلى أن هذه النتائج تبقى متواضعة نسبيا ، مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، وهذا ما يؤكد أن سياسة الإنعاش تواجه مشكلة نقص الفعالية.

الاقتراحات والتوصيات:

-التنسيق بين سياسات التشغيل ، لضمان استمرارها وسحب البرامج وأجهزة التشغيل الأخرى التي باءت بالفشل وتجميدها.

-التخلي عن الحلول الترقيعية كما هو الحال في بعض أجهزة التشغيل لأن المستفيد معرض للإقصاء في أي وقت ، بالإضافة لتدني المبلغ المتقاضى.

-اعتماد سياسات تشغيل مدروسة على المدى البعيد وضرورة خلق برامج تساهم في خفض البطالة إلى المعدل العالمي المقدر ب 5% .

-ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي والسياحي لزيادة الإيرادات المالية والتخفيف من البطالة.

-التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

المراجع:

---

[1] رجب صبري عبد القادر وآخرون، البطالة نظرة واقعية وحلول عملية،القاهرة، 2009،ص05.

[2] مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية،الجزائر، العدد 03،أكتوبر 2013، ص144.

[3] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معااجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004مذكرة ماجستير جامعة الجزائر،2005، ص 03 .

[4] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص50

[5] شلالي فارس، مرجع سابق، ص05.

[6] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1998،ص25.

[7] رقية هدروق، دور سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة ماستر،جامعة ورقلة،2017، ص24

[8] سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات ، مجلة الباحث، العدد 11 ،2012،ص75.

[9] رابح بلعباس، ياسين سالمي، دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائرجامعة المسيلة، مقال علمي،ص237.

[10] سليم مجلخ،محددات البطالة في الجزائر،مجلة جامعة الشارقة،المجلد 13، العدد 02،2016، ص65.

[11] مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009،الأردن،ص231.

[12] صلاح عباس، العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية،01،2006ص80.

[13] سايح حنان،بوعناني فاطمة، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة ليسانس،جامعة تلمسان، 2014،ص55.بتصرف.

[14] دروي عفاف ، لعاني نبيلة، دور برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في التخفيض من معدل البطالة، مذكرة ماستر،المركز الجامعي تيسمسيلت،ص37.بتصرف.

[15] دروي عفاف، مرجع سابق ، ص 41.